الوزراء؟

للوزن والمكانة السياسية للمهدي وحزبه (الأمة القومي)، كذلك فإنها من الجهة الأخرى ستُحدث عطباً جوهرياً في تماسك أحزاب «نداء السودان» المعارضة. غير أن قراءة أولية للوقائع تفيد بأن الحكومة نفسها تبدو غير مرحبة بعودة الصادق المهدي، بدليل العراقيل التي وضعتها أمام حزبه في ما يخص مكان استقباله والتضييق على الإعلاميين لدى استقباله في المطار ومنعهم من التغطية الإعلامية، فيما وجّه المهدي إلى الحكومة رسالةً أخرى عبر تصريحاته في مطار الخرطوم، حين قال إنه مع «التحول الديموقراطي الكامل».

ويقود الصادق المهدي «حزب الأمة القومي» منذ الستينيات، وانتُخب منذ سنوات إماماً لطائفة الأنصار (المكوّن الديني الأكبر لحزبه)، وتقلد منصب رئيس الوزراء في «الديموقراطية الأولى» في ستينيات القرن الماضي حين كان يبلغ ثلاثين عاماً، عقب تخرّجه في جامعة «أكسفورد»، ثم انتخب مرة ثانية رئيساً للوزراء عقب الانتفاضة الشعبية ضد النميري عام 1985.

من المعلوم أن الوزن الجماهيري للرجل لا يضاهى مقارنةً بجملة قيادات الأحزاب السودانية، حكومية كانت أو معارضة، وتلك الحشود التي تداعت من كل مناطق نفوذ حزبة لاستقباله في ميدان الهجرة في أم درمان، أعادت إلى الأذهان أن المهدي رقم يصعب تجاوزه في السياسة السودانية. والسند الجماهيري للمهدي كقيادة روحية وسياسية لحزبه كفيل بترجيح الكفة، وإن لاحقت حزبه اتهامات الطائفية والتقليدية والقيادة الأسرية، كما يردد منتقدوه.

الزعامة المستمرة

يمكن القول إنه منذ الستينيات، كان الصادق المهدي والراحل حسن الترابي أهم زعيمين سياسيين في البلاد (إلى جانب القيادي الشيوعي عبد الخالق محجوب الذي أعدم عام 1971)، وتجمعهما علاقة مصاهرة. لكل منهما توجهه السياسي، وقد دعم الترابي (أحد أبرز الوجوه العربية التي تدور في فلك الإخوان المسلمين) انقلاباً ضد المهدي عام 1989 كان يقوده عمر البشير نفسه. وهو الانقلاب الذي سمح لـ"الإخوان المسلمين" بالحصول على سطوة كبيرة في المجتمع السوداني (لا وجود لهم تقريباً في الساحة السياسية، لكن يبرز دورهم الكبير عبر أدوات السلطة والمال وغيرها).

عموماً، بانتظار تحقق أحد الاحتمالين (المشار إليهما في الموضوع أعلاه)، لا بد من الإشارة إلى أنّ الصادق المهدي قال أمس: "جئت لإيقاف الحرب وإقامة السلام وتحقيق التحول الديموقراطي". وأضاف في الاحتفال (الذي قالت وكالة فرانس برس إنّ عدداً من الدبلوماسيين الغربيين شوهدوا فيه): "سأعمل مع جميع الأطراف للاتفاق على وقف العدائيات".

وكانت حركات معارضة قد دعت كوادرها الى المشاركة في حفل الاستقبال، بينها "الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال" (تقاتل الحكومة في النيل الأزرق وجنوب كردفان)، و"حركة تحرير السودان" (دارفور)، إضافة إلى "تحالف قوى المستقبل".

عمر البشير يشتري سمكاً في البحر الأميركي

طوق نجاة غير متوقع ألقت به الإدارة الأميركية أخيراً إلى الحكومة السودانية، ليفكّ عن الأخيرة عزلتها الدولية التي امتدت لأكثر من عقدين. الطوق سيمهد الطريق لدعم اقتصادي وسياسي برعاية الحلف العربي، بقيادة السعودية والإمارات وأيضاً قطر، شريطة أن تبقى الخرطوم بعيدة عن طهران وحركات المقاومة... وصولاً ربما إلى «التطبيع مع إسرائيل»

تعدّ زيارة البشير إلى السعودية العاشرة خلال عامين (أ ف ب)

رغم أنّ كثيرين لا يستبعدون أن طوق النجاة الأميركي الملقى أخيراً إلى السودان جاء بسبب وساطة عدة دول، منها السعودية والإمارات، فإنهم لا يستغربون في الوقت نفسه أن تغسل الخرطوم يديها من كل ما كانت تنادي به من شعارات معادية للولايات المتحدة، ليتحوّل خطابها «الجهادي» (الشهير في التسعينيات ـ زمن حسن الترابي) فجأة إلى حمل وديع، مُناه نيل الرضا الأميركي. ويبدو أن الإدارة الأميركية (في الأيام الأخيرة لباراك أوباما) قدمت «الجزرة» برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ 1997، لكنها أبقت «عصا» استمرار السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب بجانب عقوبات عسكرية أخرى. ورغم أنّ القرار الأميركي مرهون بمراقبة السودان لستة أشهر مقبلة، فإنه كان كفيلاً بإحداث متغيرات كثيرة على الساحة الداخلية، يبدو أنّ من بينها عودة الصادق المهدي أمس.

وجاء الترحيب الداخلي بالقرار الأميركي الجزئي، كبيرا وغير مسبوق، وذلك عبر تسويق خطاب ترأب به الخرطوم صدع ما تعانيه من أوضاع اقتصادية متردية وواقع سياسي «عالق» لم يتمكن خلاله الرئيس عمر بشير من إعلان تشكيل حكومته الجديدة، التي كان مقرراً لها ذلك في العاشر من الشهر الجاري.

وفي الأثناء، ينتظر السودان نتائج الضغوط الأميركية على الحركات المسلحة والأحزاب السياسية المعارضة للبشير، من أجل الانخراط في تسوية سياسية يرعاها المبعوث الأميركي الخاص للسودان وجنوب السودان، دونالد بوث، في وقت تواصل فيه الحكومة القطرية دعمها للبشير، خاصة بعد إلحاق حركة مسلحة جديدة (حركة تحرير السودان ـ الثورة الثانية) بـ«وثيقة الدوحة للسلام».

وكان لافتاً الأسبوع الماضي، تحذير المبعوث الأميركي، قبل يوم واحد من تركه منصبه تزامنا مع انتهاء فترة ولاية إدارة باراك أوباما، من وضع المعارضة السودنية «في مكانة رفيعة».

امتحان حسن الاداء

لعلّ امتحان «حسن الأداء لستة أشهر» الذي ألزمته الولايات المتحدة للسودان، قد لا يفتح أمام الأخيرة المسارات الغربية قبيل انتهاء المهلة، خاصة أن الحكومات الغربية تواجه بضغوط حقوقية ليس من السهل تخطيها لمجرد صدور قرار أميركي. لكن الخرطوم تعمد إلى تذكير أوروبا بأن قواتها تقدم جهوداً جبارة لدعم الاتحاد الأوروبي في ما يخص وقف تدفق المهاجرين إلى القارة العجوز من القرن الأفريقي (أعلن السودان أخيراً احتجازه لأعداد كبيرة من المهاجرين التزاماً بعملية الخرطوم التي يدعمها ويمولها الأوروبيون).

عربياً، تجد حكومة السودان الفرصة مواتية للحصول على ما يدعمها اقتصادياً وسياسياً، خاصة أن ثلاثاً من الدول التي توسطت لها سابقا أمام الإدارة الأميركية هي السعودية والإمارات وقطر. وهذا ما يفسر الزيارة العاجلة التي سارع بها البشير إلى السعودية عقب القرار الأميركي، وهي الزيارة العاشرة إلى المملكة خلال عامين. وكان من أولى نتائج زيارته حصول حكومته على منحة سعودية لمشروعات مياه الشرب في المناطق الريفية. أما الإمارات، فأعلنت تقديمها وديعة مصرفية إلى السودان بقيمة نصف مليار دولار من «صندوق أبو ظبي للتنمية»، وينتظر أن تحصل السلطات السودانية على المزيد من المنح العربية. ومقابل كل ذلك، تواصل الخرطوم تقديم المزيد من الأراضي الزراعية والبقاء في حلف «عاصفة الحزم» في اليمن (جدير بالذكر، أنّ وكالة الأنباء السعودية الرسمية أعلنت يوم الخميس الماضي اختتام فعاليات التمرين البحري السعودي السوداني، الذي هدف إلى التدريب على ردع أي عدوان قد يعيق الملاحة في باب مضيق المندب).

غسيل الأيدي

في ظل هذه المفارقات، نشطت وسائل التواصل الاجتماعي في عمل مقارنات لتراجع الخطاب الحكومي السوداني عما كان عليه قبل القرار، خاصة عندما كانت حكومة البشير تنادي منذ التسعينيات بمناهضة أميركا، وكان مناصروها يرددون في أحد أناشيدهم القتالية: «أميركا روسيا قد دنا عذابها... علّي إن لاقيتها ضرابها»، وفي نشيد آخر: «الطاغية الأميركان ليكم تدربنا». أما خطاب اليوم فصار مختلفاً جداً، إلى حدّ قال فيه وزير الخارجية إبراهيم غندور، إن «الشعارات المناهضة لأميركا تعود إلى الشيوعيين وليس الإسلاميين».

وامتداداً للخطاب الجديد، نسبت بعض المصادر في الخرطوم إلى الحكومة أنها أبلغت أئمة المساجد بتجنب مهاجمة الولايات المتحدة والدعاء عليها، كما نسبت بعض الصحف إلى غندور أن بلاده لا تمانع في دراسة إمكانية التطبيع مع إسرائيل قبل شهور، ثم سارع غندور بنفسه إلى نفي جدية ما نقل عنه، بالقول: «كنت أمزح».

وفي السياق، لفت جورجيو كافييرو ودانيال واغنير في «ذي ناشيونال انترست» الأميركية، إلى أنّ «المسؤولين الإسرائيليين كانوا قد طالبوا نظراءهم الأميركيين

> سارع البشير إلى زيارة السعودية عقب رفع العقوبات الاقتصادية

باتخاذ خطوات إيجابية اتجاه السودان، وزيادة الحوار بين واشنطن والخرطوم، كمكافأة على ميل السودان باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وقطع علاقاتها مع إيران».

أيضاً، أشارت كاثرين باور في تقرير نشره «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، وهي مسؤولة سابقة في وزارة الخزانة الأميركية»، إلى أنه في «التقارير الوطنية (الأميركية) حول الإرهاب لعام 2015، قدّرت (وزارة الخارجية) أن استخدام السودان من قبل جماعات إرهابية فلسطينية قد تراجع على ما يبدو».

وأضافت أنّ «هذا تغيير مرحّب به مقارنة بالسنوات السابقة، عندما كان بإمكان أعضاء حركة حماس جمع الأموال والسفر والعيش في السودان».

في ظل تسارع التطورات، تشير اليوم بعض الأوساط السياسية السودانية القريبة من الحكومة إلى خشيتها من الاتهامات المصرية الأخيرة للخرطوم بإيواء ودعم عناصر في «جماعة الإخوان المسلمين»، نظراً إلى أنه قد ينتج عنها ضغوط من إدارة دونالد ترامب على الخرطوم، خاصة في ظل ما يظهر من علاقة جيدة بينه وبين نظيره المصري عبد الفتاح السيسي. لكن في المقابل، فإنّ التزام السودان بما تضمنه الاتفاق مع واشنطن من بنود سرية، قد يحميها. وللإشارة، نقلت مصادر إعلامية الأسبوع الماضي على لسان إبراهيم غندور قوله إن «يوجد اختراق في العلاقات (مع واشنطن) بعد الاتفاق على وضع خريطة طريق»، رفض الكشف عن محتواها... فيما علّق سفير السودان في تركيا عثمان الدرديري، على قرار رفع العقوبات: «أخيراً أدركت الولايات المتحدة صدقنا».

(الأخبار)

«إيران عدوّة»

في مقابلة أجرتها معه صحيفة «الشرق الأوسط» خلال زيارته الحالية للسعودية، قال الرئيس السوداني عمر البشير إن «هناك برنامجاً إيرانياً للسيطرة على المنطقة العربية، وهو قيام الدولة الصفوية الكبرى»، مشيراً إلى وجود "دلائل على المحاولة الإيرانية للتشيع في السودان، بل في أفريقيا بأسرها". وعبّر البشير عن اقتناعه بوجود «برنامج لتقوية تنظيم داعش، وتمكينه من احتلال المدن السنّية»، معتبراً أنه «برنامج ضد السنّة من خلفه الحلف الفارسي ـ الإسرائيلي ـ الغربي»! ودعا البشير إيران إلى «عدم التدخل في المنطقة العربية، والتوقّف عن استهداف السنّة العرب».

(الأخبار)